الصباح AL-SABAH

العثمان : هذا البرنامج يهدف لتهيئة الكفاءات لتولي المناصب الاشرافية

انعقاد برنامج القيادة والمعايير الحديثة في التطوير الإداري لموظفي بيت الزكاة

شهاب العثمان

لقطة للمشاركين في البرنامج

نظم معهد الإنجاز المتفوق للتدريب الأهلي والاستشارات الإدارية والاقتصادية والمالية برنامج القيادة والمعايير الحديثة في التطوير الإداري لصالح موظفي بيت الزكاة للفئة الاشرافية في الفترة من 9 – 13 الجاري، وقد صرح د. شهاب العثمان رئيس مجلس إدارة معهد الإنجاز المتفوق للتدريب الأهلي والاستشارات الإدارية والاقتصادية والمالية بأن هذا البرنامج ينفذ ضمن خطة بيت الزكاة التدريبية السنوية لتهيئة الكفاءات لتولي المناصب الاشرافية، التي ستنعكس إيجاباً على أداء الموظف ونجاح العمل المؤسسي وتميزه، حيث إن الهدف العام للبرنامج يتمثل في إكساب المشاركين المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام الأساليب القيادية المختلفة لتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفعالية، من خلال أفضل الممارسات الإدارية والقيادية لتفعيل القدرات الإبداعية وصياغة خطط العمل إضافة الى إدارة معايير التميز وإدارة الآخرين وكذلك بناء بيئة عمل تنافسية وصنع القرارات التنفيذية.

وأضاف العثمان أن العملية القيادية تكمن في كونها حلقة الوصل بين العاملين وبين خطط المؤسسة وتصوراتها المستقبلية، باعتبارها عملية تدعم القوى الإيجابية في المؤسسة وتقلص الجوانب السلبية قدر الإمكان، و بدون القيادة الإدارية تفقد المنظمة قدرتها على تصور المستقبل، وبالتالي يفقد كل من التخطيط والتنظيم والرقابة التأثير في تحقيق أهداف المنظمة كما تفقد كل العناصر الإنتاجية فاعليتها.

وقد قاد البرنامج أحد الخبراء من الأساتذة في مجال القيادة من جامعة الكويت وقد تخلل البرنامج عدد من الخبرات والتطبيقات والمعايير الحديثة في القيادة في مجال التطوير الإداري الحديث خلال خمسة أيام؛ محققا أهدافه المرسومة له. وفي الختام تقدم العثمان بالشكر والتقدير لبيت الزكاة، وإدارة الموارد البشرية لإنتقائها البرامج المميزة؛ لتطوير مهارات الموظفين كما شكر المشاركين لحرصهم والتزامهم الذي ساهم في إنجاح البرنامج وتحقيق أهدافه.

«أمنية» تشارك في ورشة أقامتها «البيئة» لتعزيز الوعي المجتمعي

آية بدر ومحمد ناجيه وعبدالاله معرفي وسناء الغملاس

أقيمت «ورشة توعوية بيئية» بالتعاون بين الهيئة العامة للبيئة، وإتحاد أصحاب الفنادق الكويتية، وبمشاركة شركة «أمنية» لتجمع البلاستيك «الغير هادفة للربح»، وذلك في فندق راديسون بلو، تخللها عدة حوارات أهمها تعزيز الوعي البيئي المجتمعي، وسبل مكافحة مخاطر مخلفات البلاستيك، والتوعية البيئية في قطاع الفنادق.

حضر الورشة عدد من ممثلي الفنادق بينهم نائب رئيس مجلس الإدارة لإتحاد أصحاب الفنادق عبدالإله معرفي، والسكرتير العام للإتحاد محمد ناجيه، والرئيس التنفيذي لأمنية سناء الغملاس، ومنسق التطبيقات آية بدر.

وفي هذا الجانب قالت آية بدر من «أمنية» بأن الاتحاد مد يد التعاون للبدء في المساهمة بتفعيل «تطبيق أمنية» لتجميع البلاستيك بهدف إعادة تدويره في جميع الفنادق، لافتة إلى أن هذا التعاون سيثمر بالإيجاب بسرعة نشر الوعي البيئي وانتشار «أمنية» من خلال التواجد في الفنادق، كواجهة حضارية لتحقيق أمنية كويت جديدة.

وأعربت بدر عن شكرها للهيئة العامة للبيئة وإتحاد الفنادق، لتشجيعهم لنا ومساندتهم من باب المسؤولية المجتمعية وتحقيق الاستدامة بالطريقة الصحيحة.

تتمات

برنامج عمل

ترسي أجواء الثقة والطمأنينة لتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وأوضح سموه في افتتاح برنامج عمل الحكومة، الذي تسلمه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون أمس، من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلسي الوزراء والأمة عيسى الكندري، أن البرنامج لم يغفل عن تلمس الحاجات الاجتماعية والحياتية الأساسية.

وقال النواف : «إن الحكومة إذ تؤكد على احترامها للدستور ومد يد التعاون مع مجلس الأمة لكل ما فيه الخير والرفعة للوطن والمواطن، فإنها ترى بأن جدوى النهج الديمقراطي لا تتحقق إلا بوحدة أبناء الكويت على كلمة سواء ورؤية جامعة وحرص صادق على العمل المشترك لتعزيز أمن واستقرار ورخاء بلدنا».

أضاف : «وإعمالاً للمادة 98 من الدستور والتي تنص على أن «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه ملاحظات بصدد هذا البرنامج" فإن الحكومة يسرها أن تقدم برنامج عملها هذا بنموذج جديد تقدم فيه أعمالها على شكل مشاريع ذات قيمة مضافة قابلة للقياس ولها جدول زمني محدد يسهل متابعة تنفيذها».

وقال سمو رئيس الوزراء أيضا : «هذا وإن كان البرنامج قد أبرز بعض المشاريع الاقتصادية والتنموية، التي تهدف لمواجهة الكثير من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام والمالية العامة للدولة بشكل خاص، إلا أنه لم يغفل عن تلمس الحاجات الاجتماعية والحياتية الأساسية للمواطن،وتقديم مشاريع واضحة المعالم لمعالجة القضايا السكنية، والتعليمية، والصحية، والترفيهية وغيرها.

وزاد : « وإننا إذ نرى في برنامج عمل الحكومة وثيقة تعاون وشراكة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإننا نقدمه أيضا كبرنامج شراكات مع جميع مقومات المجتمع، ومنها القطاع الخاص الذي لا بد أن يضطلع بدوره في تحقيق النمو المستدام وخلق الوظائف المنتجة للمواطنين.

وقال سموه : «وعليه، فيجب أن يمكن القطاع الخاص من تحقيق دوره تحت رقابة فعالة من الدولة تعي جيداً كيف توجهه نحو أمثل قطاعات التنمية المستدامة وتزيل تشوهاته وتعالج مكامن الخلل فيه، وعلى الدولة في ذات الوقت أن ترسي أجواء الثقة والطمأنينة لتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية».

أضاف» كما يهدف برنامج عمل الحكومة إلى العديد من الإصلاحات كالتأكيد على نزاهة العملية الانتخابية من خلال إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات، وغيرها من المشاريع المهمة».

وشمل برنامج عمل الحكومة وضع إطار متكامل لمراجعة رواتب القطاع العام، عبر تحديث دراسة البديل الاستراتيجي، بما يتناسب مع الجدارة والإنتاجية، مع تحفيز التوجه نحو العمل في القطاع الخاص لترشيد التكلفة على المالية العامة للدولة.

كما يتضمن البرنامج 30 متطلباً تشريعياً لتنفيذه، إضافة إلى أنه يشمل 13 مشروعا لرفع تصنيف الكويت تعليميا و9 لرفع تصنيف الصحة، و15 مشروعا للارتقاء بجودة حياة المواطن وتعزيز رفاهيته، إضافة إلى 36 مشروعاً صالحة لمشاركة القطاع الخاص والاكتتابات العامة.

كما شمل تدشين منصة مركزية معيارية للمشتريات الحكومية وربط كافة الجهات الحكومية بها لضمان أفضل الأسعار والاستفادة من ميزة الشراء الجماعي، وإقرار سقوف للمصروفات العامة للفترة متوسطة الأجل ضمن الميزانيات تكون وفق أطر تقديرية حصيفة، إضافة إلى إعداد إطار عام لإعادة هيكلة نموذج الدعوم باتجاه تحقيق المزيد من العدالة والشفافية والكفاءة مع توجيهه للفئات الأكثر احتياجا إصدار إطار عام لمعالجة أسس نظام التأمين التقاعدي بكافة مجالاته التنظيمية يهدف للقضاء على العجز الاكتواري وتحسين الأداء المالي للمؤسسة لضمان استدامتها واستقلاليتها عن المالية العامة للدولة.

كما شمل إصدار إطار عام لمراجعة وإعادة تسعير أملاك الدولة العقارية بشكل دوري يراعي أسس العدالة ومعدلات الإنتاجية، وتدشين آلية تسعير للخدمات العامة والرسوم والمخالفات «تُطوّر وتجدد بشكل دوري»، وإصدار إطار عام للضريبة على الشركات بما يتضمنه من متطلبات تشريعية وآليات تنفيذية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وإقرار قانون الدين العام والإطار المنظم له مع ربطه بمشاريع ذات قيمة اقتصادية مضافة.

وتضمن البرنامج افتتاح مبنى مطار الكويت الدولي الجديد T2 وتشغيله من خلال إدارة مطارات بأسس عالمية، وتدشين مشروع الربط السككي الخليجي المشترك وتجهيز محطات قطار في النويصيب والشدادية، وكذلك افتتاح مدينة الكويت للشحن الجوي بالشراكة مع مشغل عالمي.

كما تضمن تدشين خط السكة الحديدية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مع تطوير بنى تحتية سياحية ولوجستية بالمنطقة المحيطة واستكمال تطوير وإنشاء وتشغيل مشروع ميناء مبارك الكبير من خلال شراكات عالمية، وزيادة الطاقة الاستيعابية لحركة النقل الجوي من 240،000 إلى 650،000 رحلة هبوط وإقلاع بشكل تدريجي من خلال تطوير 3 مدارج في مطار الكويت الدولي.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة تضمن البرنامج رفع إنتاج الغاز الحر (بما لا يشمل المنطقة المقسومة) من 521 مليون قدم مكعب يوميًا إلى 930 مليون قدم مكعب يوميًا، وتجهيز البنية التحتية المتكاملة لحقل الدرة البحري.

وفيما يخص المشروعات الاقتصادية تضمن البرنامج تدشين المنطقة الاقتصادية الشمالية ومنطقة العبدلي الاقتصادية الخاصة، وتخصيص مشروع محطة الشعيبة الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه.

وشمل البرنامج إصدار الاستراتيجية الوطنية للخصخصة ووضع إطار عام يستهدف تأهيل 6 مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل سنوي، وكذلك إنشاء هيئة عامة لإدارة واستثمار أملاك الدولة العقارية، إضافة إلى تدشين إطار وطني للتكويت وإطلاق إطار شامل لإعادة هيكلة الهيئات الحكومية العامة.

وتضمن البرنامج إصدار قانون التمويل العقاري وتوزيع 15،094 قطعة أرض سكنية في «جنوب سعد العبدالله» و«جنوب القيروان»، وتجهيز 1036 قسيمة للتوزيع على القطاعات ذات الأولوية في الشدادية الصناعية وكذلك تدشين مشروع صبحان بـ 96 قسيمة صناعية خاصة بتوطين الصناعات الغذائية، غضافة إلى إطلاق قسائم المشروعات الصغيرة في ميناء عبدالله بـ 350 قسيمة.

وتضمن عمل الحكومة 15 برنامجا بواقع 4 في محور «استقرار المالية العام» و2 في كل من «الأجندة الاقتصادية» و«خلق فرص العمل» و«حكومة منتجة» و5 في «رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي».

• المحور الأول: استقرار المالية العامة
– برنامج تطوير الإدارة المالية للدولة
– برنامج التحكم في المصروفات
– برنامج زيادة وتنويع إيرادات الدولة
– برنامج إدارة السيولة والتمويل
• المحور الثاني: الأجندة الاقتصادية
– برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية قطاع السياحة والترفيه وقطاع النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية، وقطاع الإسكان وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا وقطاع الخدمات المالية وقطاع النفط والبتروكيماويات وقطاع الطاقة المتجددة
– برنامج ممكنات النمو الاقتصادي المستدام
• المحور الثالث: خلق فرص العمل وبناء القدرات
– برنامج تأهيل المواطنين للعمل في القطاع الخاص
– برنامج رفع إنتاجية موظفي الدولة
• المحور الرابع: رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي
– برنامج ضمان الرفاه المسؤول وتعزيز التماسك الاجتماعي
– برنامج مدن مستدامة وبنية تحتية متطورة
– برنامج نظام تعليم قوى ومجتمع منتج للمعرفة
– برنامج الاستثمار في الشباب والرياضة والثقافة
– برنامج رعاية صحية متقدمة
• المحور الخامس: حكومة منتجة
– برنامج تعزيز الحوكمة والهيكل التنظيمي والقدرات
– برنامج إنشاء حكومة إلكترونية ممكنة بواسطة التكنولوجيا

«المالية» أقرت

وأكد العيسى أن الهدف من الإلغاء هو فتح باب المنافسة في الكويت بشكل موسع، حتى ينعكس بشكل إيجابي على تحسين جودة الخدمات في الدولة، مشيرا إلى أن لهذا القانون انعكاساته، في خفض أسعار السلع والخدمات، وتحسين الجودة، وفتح الاقتصاد الكويتي لتعزيز المنافسة.

من جهته طالب رئيس لجنة الموارد البشرية النائب فارس العتيبي، رئيس ديوان الخدمة المدنية بالإسراع في إصدار قرار رسمي، بالموافقة على عملية الجمع بين الوظيفة والدراسة داخل الكويت، لاسيما أن هناك توافقا حكوميا نيابيا حول هذا الأمر.

وأوضح العتيبي عقب اجتماع مشترك بين لجنتي التعليم والموارد البشرية، لبحث هذا الموضوع، أن اللجنة التنسيقية المشتركة طلبت من الحكومة أن تقدم رأيها مكتوبا وواضحا خلال الاجتماع المقبل، والذي سيعقد بعد ثلاثة أسابيع.

بدوره ذكر مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع النائب محمد المهان، أن اللجنة تسلمت اقتراحين نيابيين بشان انشاء المفوضية العليا للانتخابات، فيما لم يصل المشروع الحكومي حتى الآن، مشيرا كذلك إلى تقدم وأعضاء اللجنة باقتراح بقانون، لإنصاف العسكريين المتقاعدين المتضررين من قرار مكافأة نهاية الخدمة، وقال ان اللجنة ستعمل في الفترة القادمة، على حصر مطالب العسكريين المتقاعدين لتلبيتها.

إلى ذلك أكد مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب أسامة الشاهين، أن اللجنة ناقشت الاقتراحات بقوانين المتعلقة بإنشاء المحكمة الدستورية، مؤكدا ان أهمية هذا الموضوع تأتي من إرادة النواب واللجنة، بتحصين إرادة الأمة وحمايتها، واستقرار الأوضاع القانونية في الكويت.

وقال الشاهين إن هناك مهلة أخيرة لإبداء الجهات القضائية والقانونية رأيها، في مطلع الأسبوع القادم، تمهيداً لإدراج تقرير اللجنة فيما يتعلق بالمحكمة الدستورية، بنهاية الأسبوع القادم.

«الداخلية والدفاع»

وقال المهان : إنه تقدم وأعضاء لجنة الداخلية والدفاع، باقتراح بقانون لمعالجة قضية تعويض المتقاعدين المتضررين من قرار ٤٩٥ الخاص بمكافئة نهاية الخدمة العسكرية وذلك من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠٢١، مشددا على أن هذا المقترح سيمنح صفة الاستعجال وسيتم احالته للجنة المختصة قريباً جداً.

واكد ان أعضاء اللجنة سيعملون في الفترة القادمة على حصر مطالب العسكريين المتقاعدين قبل هذا التاريخ ، كاشفا عن نية تقديم اقتراح آخر من أجل مساواتهم مع زملائهم العسكريين.

من جانب آخر، أعلن المهان عن وصول لجنة الداخلية والدفاع اقتراحين نيابيين بشأن المفوضية العليا للانتخابات، ومن المتوقع وصول اقتراح ثالث اليوم الإثنين، مضيفا ان «المشروع الحكومي بهذا الشأن لم يصل الى الأمانة العامة لمجلس الامة حتى تاريخ هذا اليوم.

الأنبعي : قانون

منفردا ولكنه خطوة أساسية في الحل يجب أن تتبعها خطوات و تشريعات أخرى»، مبشرا بأن « الإنجازات ستتوالى لتحقيق آمال وطموحات الشعب الكويتي».

أضاف أن القانون يعالج إنجاز مشكلة أساسية وهي المعاناة مع مشاريع البنى التحتية والخدمات في المناطق السكنية، مضيفا ان التشريعات القادمة ستركز على استدامة التمويل في بنك الإئتمان، و إنشاء شركات الطاقة، وإنشاء شركات إنشاء محطات الصرف الصحي وغيرها من القوانين التي ستنجز في حال استمرار التوافق النيابي – النيابي، والنيابي – الحكومي.

وذكر أن المادة ٢٦ من قانون إنشاء المدن الإسكانية استثنت المناطق السكنية من رسوم الخدمات، مبينا أن رسوم الخدمات ستؤخذ من المناطق المخصصة للاستثمار.

ونوه الأنبعي الى أنه وفقا للقانون لن تكون هناك مناقصة نهائية بل سيتم تأسيس شركة مساهمة لكل منطقة تتحمل كلفة البنية التحتية وإنجازها وتشغيل المنطقة وصيانتها بما لا يقل عن ١٠ سنوات.

أضاف أن الدولة لن تتحمل أي كلفة مالية في البنى التحتية بل إن الشركة المساهمة هي التي ستتحمل الكلفة المالية وفقا لتوزيعات الحصص بين المستثمر المدير والحكومة والمواطنين المساهمين.

من ينقذ الشعب

وأمس الأحد اتهم الجيش السوداني، قوات الدعم السريع، بقصف مستشفى في مدينة أم درمان.

وقال في بيان إن قوات الدعم السريع استهدفت ظهر اليوم مستشفى علياء التخصصي بأم درمان بالقصف المدفعي، ما تسبب في أضرار كبيرة بمركز غسيل الكلى والعناية المكثفة وغرفة العمليات وعدد من غرف التنويم، فضلاً عن إصابة سيدة مريضة بالمركز.

يأتي ذلك بعد أن اتهم الجيش أمس الأول السبت قوات الدعم السريع بقصف مجمع الطوارئ والإصابات في مستشفى السلاح الطبي في أم درمان بالطيران المسير، ما أدى لمقتل 5 مرضى وإصابة 22، معظمهم من المدنيين.

يذكر أن السودان انزلق إلى هاوية الاقتتال بين الجيش والدعم السريع في 15 أبريل الفائت. وتوصل الطرفان لعدة اتفاقيات لوقف إطلاق النار بوساطة سعودية أميركية.

غير أن المفاوضات التي جرت في جدة تم تعليقها الشهر الماضي بعد أن تبادل طرفا الصراع الاتهامات بانتهاك الهدنة.

وتتركز المعارك في العاصمة الخرطوم وضواحيها وإقليم دارفور غرب البلاد، حيث يعيش ربع سكان السودان البالغ عددهم 48 مليوناً، فيما أسفر النزاع حتى الآن عن مقتل 3 آلاف شخص على الأقل وتشريد أكثر من 3 ملايين.

إصابة 3 مستوطنين

مقتضب، ورود بلاغ عن إطلاق نار قرب تقوع، مشيراً، في بيان ثان، إلى أن مستوطنا أصيب بالرصاص ومستوطنتين أخريين أصيبتا بالشظايا، ووصفت جراحهما بالطفيفة.

لاحقاً، أعلن الناطق باسم جيش الاحتلال أن قوات الاحتلال تمكنت من اعتقال «المشتبه فيه» في تنفيذ عملية إطلاق النار جنوب شرقي بيت لحم صباح أمس.

وفي أعقاب العملية، شددت قوات الاحتلال الإسرائيلي إجراءاتها العسكرية بالقرب من بلدة تقوع جنوب شرقي بيت لحم.

وأكدت مصادر محلية أن قوات الاحتلال استنفرت في المكان، وأغلقت الطريق الرئيس المحاذي لبلدة تقوع، ومنعت المواطنين من المرور، وسط وجود مكثّف لجيش الاحتلال، ووجود مركبات إسعاف إسرائيلية.

روسيا تتهم

زيلينسكي الجبهة الجنوبية، وسط معارك محتدمة في مقاطعتي دونيتسك «شرق» وزاباروجيا «جنوب».

وقالت وسائل الإعلام الروسية إن القصف الأوكراني بالذخائر العنقودية استهدف مدينة لوغانسك التي تسيطر عليها القوات الروسية.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن المحلل العسكري والضابط المتقاعد أندريه ماروتشكو قوله إنه حدثت انفجارات كبيرة متزامنة جنوب غرب لوغانسك، مرجحا استخدام صاروخ بعيد المدى مجهز برأس قتالي عنقودي.

وهذه المرة الأولى التي تتحدث فيه مصادر روسية عن قصف أوكراني بذخائر عنقودية منذ إعلان واشنطن قبل أسبوع أنها قررت تزويد كييف بهذا النوع من الذخائر التي تمنع أكثر من 100 دولة استخدامه.

وكان الجيش الأوكراني أعلن الخميس الماضي أنه تسلم ذخائر عنقودية، وقالت مصادر أميركية إن هذه الذخائر كانت مخزنة في أوروبا وهو ما يفسر سرعة وصولها إلى الأوكرانيين.

وفي السياق، قال الرئيس الروسي اليوم إن جميع محاولات أوكرانيا لاختراق دفاعات بلاده خلال الهجوم المضاد باءت بالفشل، وأضاف أن قواته لم تكن بحاجة لاستخدام الذخائر العنقودية ولكن إذا تم استخدامها ضدها فسيكون لديها الحق في ذلك، وهي تمتلك مخزونات كافية منها.